١٠٢ سجين نجحوا بالفرار واستشهاد ١٦ من رجال الأمن

الداخلية تؤكد هروب العشرات من عناصر القاعدة من سجن تكريت

سجن تكريت بعد حادث الهروب

□ متابعة /المدى

أكدت وزارة الداخلية امس هروب ١٠٢ من نزلاء سجن تسفيرات تكريت بينهم ٤٧ من عناصر تنظيم القاعدة محكومون بالإعدام، وفي حين أشارت إلى أن الأجهزة الأمنية في صلاح الدين قتلت أربعة منهم واعتقلت ٢٣ هاربا، كشفت عن وجود تواطؤات في العملية داخل السجن.

وقالت الوزارة في بيان حصلت "المدى"، على نسخة منه، إن "عدد النزلاء في موقف تسفيرات مديرية شرطة صلاح الدين هو ٣٠٣ نزلاء، ٤٧ منهم ينتمون إلى تنظيم دولة العراق الإسلامية وصدرت عليهم أحكام بالإعدام"، وأن "عدد الذين هربوا من الموقف ١٠٢ بينهم الـ٤٧ المحكومون بالإعدام".

وأكدت الوزارة أن "قوات شرطة صلاح الدين تمكنت من قتل أربعة منهم وإلقاء القبض على ٢٣ موقوفا هاربا فيما لا يزال المصير مجهولا لـ٧٤ موقوفا"، مشيرة إلى أن "١٦ من عناصر الشرطة قتلوا في المواجهات المسلحة بينهم وبين السجناء".

واتهمت الوزارة بعض عناصر حماية السجن بـ"التواطؤ مع نزلاء السجن"، لافتة إلى أن "تدبيرا مسبقا وترتيبا سبق القيام بهذه العملية وقد شخصت اللجان التحقيقية التي ما تزال تحقق في الموضوع هذا التواطؤ".

وتابعت الوزارة أن "الأسلحة التي استخدمها الإرهابيون كانت قد دخلت إلى الموقف أثناء أوقات الزيارات العائلية، فضلا عن أن موقف التسفيرات هذا يحتوي على ست قاعات كبيرة كانت أقفالها قد عطلت بفعل فاعل مما جعلها مفتوحة على بعضها البعض، إضافة الى عدم تفتيش الموقف الداخل لفترات طويلة وهذا سبب آخر من أسباب الإهمال المتعمد الذي أدى الى هذه العملية".

وأوضحت الوزارة أن "العملية بدأت عندما كان ضابط الخفر في التسفيرات يقوم بواجب التفتيش فهجم عليه الموقوفون الإرهابيون وقتلوه بطريقة وحشية واستولوا على سلاحه والأسلحة في المشجب بعد أن سيطروا على أجزاء واسعة من الموقف واستخدموا الموقوفين الآخرين كدروع بشرية، وهذا ما ساعدهم على تنفيذ مخططهم والهروب".

وأشارت الوزارة إلى أن "اللجنة الأمنية العليا التي كُلفت بالتحقيق في ملابسات الحادث قامت بعزل قائد الشرطة اللواء الركن عبد الكريم الخزرجي وتكليف اللواء الركن غانم القريشي بدلا عنه بالوكالة لحين اختيار قائد جديد للشرطة في صلاح الدين، كما فرضت حظرا للتجوال في المدينة للعثور على الجناة الهاربين"، داعيا أبناء محافظة صلاح الدين إلى "الإبلاغ الفوري عن المجرمين لتقديمهم للعدالة".

من جهته طالب النائب مفيد منعم البلداوي بنقل المحكومين بالاعدام في سجن تكريت الى بغداد بغية تنفيذ احكام الاعدام بحقهم، وقال في تصريح صحفي اطلعت عليه "المدى" ان "هروب النزلاء من سجن تسفيرات تكريت وبينهم عناصر من تنظيم القاعدة محكومون بالاعدام، ينذر بخطر تعرضهم الى الهروب مرة اخرى"، مشددا على ضرورة "نقل المحكومين بالاعدام في سجن تكريت الى بغداد لغرض التحفظ عليهم ومنعهم من الهروب وافشال مخططات الارهابيين في مساعدتهم".

وتمكن مسلحون مجهولون، ليلة الخميس (٢٧ أيلول ٢٠١٢)، من تهريب عدد من معتقلي سجن تسفيرات تكريت وسط المدينة، بعد تفجير سيارة مفخخة واشتباكهم مع حراس السجن، فيما انتشرت قوات من الجيش والشرطة بكثافة في المنطقة وفرضت حظراً للتجوال، فيما أفاد مصدر في شرطة محافظة صلاح الدين، اليوم الجمعة (٢٨ أيلول ٢٠١٢)، بأن ٦٣ شخصاً غالبيتهم عناصر أمن سقطوا بين قتيل وجريح بعملية اقتحام سجن تسفيرات تكريت.

الى ذلك حمل النائب احمد الجبوري الحكومة والقوات الامنية مسؤولية اقتحام سجن تكريت واخراج المحكومين،مطالبا باجراء تعديلات سريعة وضرورية في عموم المنظومة الامنية في البلاد.

وقال الجبوري ان"على الحكومة والاجهزة الامنية الاعتراف بفشلها في مواجهة الارهاب وما جرى مؤخرا في سجن تكريت دليلا واضحا لا يقبل الشك على ضعف المنظومة الامنية والاستخبارية". وطالب باجراءات حقيقة وفعلية في التعامل مع الملف الامني وان "يتولى زمام الأمن اناس قادرون فعلا بعيدا عن المحاصصة الطائفية والحزبية التي لا تؤثر على الامن فقط بل على جميع الجوانب الاخرى"، مشيرا الى ان"الفساد مخترق المنظومة العسكرية باعلى مستوياتها"، متسائلا ان"عملية اقتحام السجون تكررت كثيرا وهناك معلومات نشرت على وسائل الاعلام ولم تكن خافية على احد بان مسلحين وارهابيين سيقومون باختراق سجن تكريت ويخرجون المحكومين، فلماذا لم تتخذ التدابير اللازمة لتطويق ذلك الخطر؟".

وحث الجبوري "السياسيين والحكومة على تغيير الخطط الامنية والاستخبارية وان يعاد النظر في المنظومة الامنية وان تحسم الحقائب الوزارية فيما يخص الدفاع والداخلية، وعلى البرلمان ان يعطي صلاحيات اكبر واوسع لوزير الداخلية او الدفاع ليكون باستطاعته تغيير من يراه ضعيفا وغير قادر على تحمل مسؤوليته في بسط الامن وحفظ النظام".

وتابع "يجب اخراج وزارتي الداخلية والدفاع عن قبضة المحاصصة الطائفية فلا يعقل ان يكون الوزير من جهة والوكيل من اخرى وغيرهم كذلك، يجب علينا اختيار الأكفأ دون النظر الى حزبه وانتمائه".

وكشف مصدر امني بمحافظة صلاح الدين أن "حصيلة ضحايا عملية اقتحام سجن التسفيرات وسط مدينة تكريت بلغت ١٢ قتيلا من الشرطة نصفهم ضباط برتب مختلفة وجندي، فضلا عن إصابة ٣٠ شرطيا بجروح متفاوتة، فيما قتل خمسة من نزلاء السجن وأصيب ١٥ آخرون".

كوفي أنان: بلير كان يستطيع منع بوش من شن الحرب على العراق

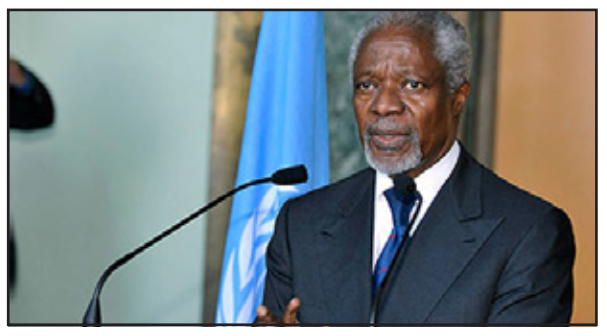
عنان

□ متابعة /المدى

نشرت صحيفة التايمز البريطانية امس مقابلة مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان قال فيها: إن رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير كان بإمكانه وقف الحرب على العراق، مؤكدا أن تأثير بلير على الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش كان كبيرا وأنه الشخص الذي كان بإمكانه ثني بوش عن شن الحرب. وقال أنان في المقابلة التي نشرت مع إطلاق كتاب مذكراته الجديد "تدخلات.. حياة في الحرب والسلم": أعتقد أنني سأظل أتساءل ما الذي كان يمكن أن يحدث لو أنه وبدون قرار ثان من الأمم المتحدة، قال بلير "جورج إلى هذا الحد نحن شركاء.. أنت وحدك الآن". وأضاف أنان "أعتقد حقا أن ذلك كان يمكن أن يوقف الحرب، ويعطي للأمريكيين فترة توقف.. كان من الممكن أن يعطيهم فرصة توقف للتفكير خلالها.. وكل ذلك سيثير أمامهم التساؤل: هل سنذهب في هذا الأمر منفردين؟". ويكمل أنان بالقول: إنه لا استقالته هو من منصب الأمين العام للامم المتحدة أو استقالة كولن باول من وزارة الخارجية الأمريكية كانتا من الممكن أن تثنيا بوش عن الحرب، ولكن بلير يمكنه فعل ذلك "وذلك بسبب العلاقة الخاصة، وحقيقة أن بوش إذا فكر في الدول الكبرى كانت بريطانيا الدولة الوحيدة التي وقفت معه". وشدد أنان على أنه فعل كل ما في وسعه لإيقاف النزاع الذي استبدل صدام حسين بديمقراطية هشة، بيد أنه أغرق العراق في صراع طائفي لثماني سنوات أودى بحياة أكثر من ١٠٠ ألف من المدنيين ونحو ٥ آلاف من الحلفاء، ولم يتم العثور على أسلحة الدمار الشامل التي كانت الحجة التي قام عليها الغزو الذي قادته الولايات المتحدة.

زيباري يقترح على "أصدقاء سوريا" مشروعاً يجمع الأسد بالمعارضة

□ متابعة / المدى

ذكرت وكالة الاسوشيتد برس في تقرير نشرته امس السبت واطلعت عليه "المدى" ان وزير الخارجية هوشيار زيباري قدم عرضا للجمع بين النظام السوري والمعارضة في اجتماع يعقد بين الطرفين يحضره تسعة ممثلين من المجموعات المعارضة للأسد وأصدقاء سوريا والذي يضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية معترفا بان على مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي اتخاذ خطة للمضي قدما في هذا الشأن.

ويذكر التقرير أن في وسط الشلل الذي يعتري مجلس الأمن إزاء الأزمة السورية اقترح وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري عقد اجتماع مباشر بين قادة من النظام والمعارضة في جهود لجمع الأطراف المتنازعة، جاء ذلك على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المنعقد في نيويورك.

وكانت المعارضة السورية قد شنت يوم الجمعة الماضية هجوما كبيرا لأبعاد قوات النظام عن مدينة حلب ويدعي نشطاء انه ومنذ بداية الصراع قبل ١٨ شهرا قتل أكثر من ٣٠ ألف شخص لحد الآن كنتيجة لهذا الصراع.

ودعا رئيس الوزراء نوري المالكي في وقت سابق ممثلين عن عدد من الفصائل السورية المعارضة خلال زيارة لبغداد الى الاستفادة من "تجربة العراق في التغيير"، مشدداً على ضرورة التوصل إلى حلول تحفظ لسورية وحدتها وتجنبها الانزلاق في حروب وصراعات داخلية.

وكان العراق اقترح خلال قمة عدم الانحياز في طهران قبل نحو اسبوعين مبادرة لحل الازمة السورية تتضمن تشكيل حكومة انتقالية تضم جميع مكونات الشعب السوري، على ان تتفق الاطراف كافة على شخصية تترأسها. وتدعو المبادرة كذلك الى تبني ميثاق اقليمي ودولي يتعهد بعدم السماح بالتطرف الديني او القومي او الطائفي، واعتماد المواطنة اساساً لتشكيل الحكومة الانتقالية في سورية. وبعد اقتراح القاهرة تشكيل «رباعية» تضم السعودية وتركيا وإيران ومصر لبحث سبل حل الازمة وعدم تفاقمها، اقترحت طهران الأسبوع الماضي إضافة العراق وفنزويلا إلى الرباعية.

وذكر بيان صادر عن المكتب الاعلامي للمالكي ان رئيس الوزراء استقبل وفداً يضم ممثلين عن عدد من فصائل المعارضة السورية برئاسة الدكتور محمود دحام المسلط رئيس مكتب العلاقات الخارجية للمجلس الوطني السوري في اميركا وكندا.

وأضاف البيان انه جرى خلال اللقاء بحث معمق لتطورات الازمة السورية والسبل الكفيلة لوقف نزيف الدم وايجاد حل سياسي جذري يحقق للشعب السوري طموحاته المشروعة ويجنب سورية المزيد من الدمار.

وتشهد سورية التي تتشارك مع العراق بحدود بطول ٦٠٠ كلم، حملة قمع عنيفة ضد احتجاجات غير مسبوقة تطالب باسقاط النظام.

زيباري

مجلس النواب يناقش سبعة قوانين ويرفع جلساته إلى الغد

□ بغداد/المدى

رفعت رئاسة مجلس النواب،امس السبت، جلسة المجلس الـ٢٦ إلى يوم غد، فيما أكد مصدر برلماني أنها شهدت قراءة مشاريع سبعة قوانين بينها مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي.

وقال مراسل "المدى" في مجلس النواب إن "رئاسة البرلمان رفعت الجلسة الـ٢٦ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة إلى الاثنين،مبينا أن "الجلسة شهدت قراءة سبعة قوانين بينها قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي".

وأضاف المراسل أن "الجلسة شهدت القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والقراءة الأولى لمشروع قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المناقشات المتعلق بالقرض الياباني الى جمهورية العراق الموقعة بتاريخ ٢٩ أيار٢٠١٢ لتمويل مشروع تحديث مصفى البصرة/١". وتابع أن "الجلسة شهدت كذلك القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المناقشات المتعلق بالقرض الياباني الى جمهورية العراق الموقعة بتاريخ ٢٩أيار ٢٠١٢ لإعادة تأهيل القطاع الصحي وتطوير شبكات الاتصالات في المدن الرئيسية وتحديث مصفى بيجي"، مؤكدا أن "الجلسة تضمنت أيضا القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون التعرفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠".

وأشار إلى أن "الجلسة شهدت أيضا القراءة الأولى لمقترح قانون تنظيم مدة عمل المعينين وكالة، فضلا عن القراءة الثانية لمقترح قانون منع إكراه العراقي على تغيير قوميته".

المطلك يحمّل القوات الأمنية مسؤولية اغتيال محافظ البصرة الأسبق ويدعو إلى فتح تحقيق في الحادث

□ بغداد/المدى

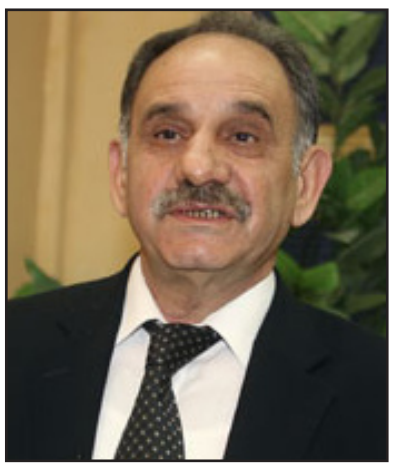
صالح المطلك

محمد مصبح الوائلي

حمل نائب رئيس الوزراء صالح المطلك،امس السبت، القوات الامنية مسؤولية حماية الشخصيات الوطنية والسياسية والعامة، واصفا عملية اغتيال محافظ البصرة الاسبق محمد مصبح الوائلي بـ"الجريمة البشعة".

وقال المطلك في بيان تلقت "المدى" نسخة منه، ان"عملية اغتيال محافظ البصرة الاسبق محمد الوائلي جريمة بشعة تندرج ضمن سلسلة الجرائم الارهابية الهادفة الى ترسيخ حالة من عدم الاستقرار الامني في عموم البلاد".

وشدد المطلك على "اهمية فتح تحقيق عاجل وشفاف ومحاسبة المقصرين والعمل بجد للقبض على الجناة وتقديمهم للمحاكمة لينالوا جزائهم العادل"، محملا "الاجهزة الامنية في البصرة مسؤولية حماية الشخصيات الوطنية والسياسية والعامة"، مثنيا على "سيرة الشهيد الوائلي وبذله حياته من اجل العراق واهالي البصرة"، مقدما تعازيه الحارة الى ذويه.

وشارك مئات المواطنين والسياسيين، الجمعة الماضية، بتشييع جثمان محافظ البصرة السابق محمد مصبح الوائلي بعد أن اغتاله مجهولون في ساعة متأخرة من ليل الخميس،فيما طالب المجلس السياسي في المحافظة بالإسراع بالكشف عن الجناة والقصاص منهم، تعهد مجلس المحافظة نيابة عن الأجهزة الأمنية ببذل قصارى جهده من أجل معرفتهم.

وقد رفع المشاركون في التشييع صوراً للوائلي، وحمل بعضهم نعشه على أكتافهم وساروا به من جامع الرحمة مروراً ببيته وحتى شارع اللجنة الأولمبية، فيما فرضت القوات الأمنية اجراءات مشددة لحمايتهم.

وكانت وزارة الداخلية أعلنت، الجمعة الفائتة، عن تشكيلها ثلاث لجان للتحقيق بقضية اغتيال محافظ البصرة السابق.

وقال متحدث باسم الوزارة في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "وزارة الداخلية شكلت ثلاث لجان للتحقيق بقضية اغتيال محافظ البصرة السابق محمد مصبح الوائلي، على يد مجهولين بالأسلحة الكاتمة للصوت وسط المحافظة".

واعتبر النائب عن محافظة البصرة حسين الأسدي اغتيال الوائلي دليلا واضحا على "ضعف" الإجراءات الأمنية، داعيا القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي إلى الإسراع بتغيير جوهري وأساسي لقيادة شرطة البصرة وبعض القيادات الأمنية الأخرى.

وقال الأسدي في بيان صحفي إن "اغتيال محافظ البصرة السابق محمد مصبح الوائلي بالأسلحة الكاتمة وسط البصرة وأمام أنظار الناس يأتي ضمن سلسلة حوادث مؤسفة وفظيعة تتعرض لها المحافظة منذ مدة تزيد على العام".

واعتبر الأسدي وهو نائب عن محافظة البصرة "انتشار ظاهرة الكواتم والاغتيالات المنظمة والتفجيرات التي لا تكاد تنقطع دليلا واضحا على ضعف الإجراءات الأمنية وتراجع عملها"، مضيفا "حذرنا في أوقات سابقة من ذلك كله أن ما تتعرض له المحافظة من سوء الأوضاع الأمنية خاصة بعد التغيير الذي حصل في بعض القيادات الأمنية".

وأشار الأسدي إلى أن "البصرة شهدت العديد من التفجيرات مؤخرا ولا يوجد في الأفق إجراءات رادعة للحيلولة دون تكرارها"، داعيا القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي والمسؤولين في وزارة الداخلية إلى "الإسراع بإصلاح ما فسد، بتغيير جوهري وأساسي لقيادة شرطة البصرة وبعض القيادات الأمنية الأخرى في المحافظة وتوفير الخطط الأمنية الناجحة والدعم اللوجستي".

يشار إلى أن محمد مصبح الوائلي تولى منصب المحافظ خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، وكان من أبرز قياديي حزب الفضيلة الإسلامي، ثم تخلى عن العمل السياسي وتفرغ لإدارة مشاريعه التجارية بصفته رجل أعمال.

يذكر أن البصرة تنعم منذ عام ٢٠٠٨ باستقرار نسبي على الصعيد الأمني، وباستثناء حادثة اغتيال الوائلي لم تسجل المحافظة خلال العامين الحالي والماضي اغتيالات سياسية ناجحة، لكنها شهدت قبل أشهر قليلة سلسلة هجمات ليلية بقنابل صوتية غير مدمرة استهدفت بيوت شخصيات سياسية ودينية وعشائرية من اتجاهات مختلفة.